

أُصُولُ الشَّاشِي

فِي أُصُولِ الْفِقْهِ

أُصُولُ فِقْهِ كِي مَشْهُو كِتَابُ أُصُولِ الشَّاشِي كَامُسْتَنْدَادُ وَتَرْجُمَه



تصنيف

حَضَرَةُ زَظْهَرُ الدِّينِ الشَّاشِي
رَحِمَهُ اللهُ عَلَيْهِ

ترجمہ

عَبْدُ الْمَلِكِ مُحَمَّدُ شَتَاقِ اِعرَانِيہ پوری



مکتبہ اسلام
اردو بازار، لاہور
(042) 37211788

فائدہ: علماء نے لکھا ہے کہ اس حدیث کے راوی یزید بن ربیعہ مجہول ہے لہذا یہ حدیث لائق حجت نہیں اور یحییٰ بن معین سے منقول ہے کہ اس حدیث کو زندیقوں نے وضع کیا ہے۔ بعض کتابوں میں غلطی سے یہ لکھا گیا کہ یہ حدیث بخاری شریف میں موجود ہے حالانکہ یہ بالکل غلط ہے۔

مصنف اصول شاشی فرماتے ہیں، تحقیق اس کی یہ ہے کہ حضرت علیؑ سے منقول ہوا کہ راویوں کی تین اقسام ہیں۔ مؤمن مخلص جو حضور رسول اللہ ﷺ کے حضور میں رہا اور حضور ﷺ کے کلام پاک کو سمجھا۔

دوم اعرابی کہ اپنے قبیلہ سے آیا اور حضور ﷺ کے بعض کلام پاک کو سنا مگر اس کی حقیقت کو نہ پہنچا پھر اپنے قبیلہ کی طرف لوٹ کر گیا اور اُن الفاظ میں حدیث کو روایت کیا جو حضور ﷺ کی زبان مبارک سے نہیں نکلے تھے۔ پس معنی بدل گئے اور وہ صحابی خیال کرتے ہیں کہ معنی نہیں بدلے۔

تیسری قسم وہ منافق ہے جس کا نفاق ظاہر نہیں ہوا، اُس نے بغیر سنے روایت کر دیا اور افتراء باندھا اس سے اور لوگوں نے سنا اور اس کو مؤمن مخلص سمجھا۔ اسی طرح روایت در روایت وہ حدیث لوگوں میں مشہور ہو گئی۔ اس واسطے لازم ہوا کہ حدیث کو کتاب اللہ اور سنت مشہورہ پر پیش کیا جائے۔

کتاب اللہ پر پیش کرنے کی مثال یہ حدیث ہے: مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلَيْتَوْضَاءُ جس نے اپنی پیشاب گاہ کو ہاتھ لگایا اس پر وضو کرنا لازم ہوگا۔ جب ہم نے اس حدیث کو کتاب اللہ پر پیش کیا تو اس آیت کے مخالف نکلا: ﴿فِيهِ رَجُلَانِ يَسْحَبُونَ﴾ یعنی مسجد قباء میں وہ لوگ ہیں جو پاکیزگی کو پسند کرتے ہیں۔ یہ اہل قباء جن کی تعریف اس آیت شریفہ میں ہے ڈھیلے سے پہلے استنجاء کر کے پھر پانی سے استنجاء کیا کرتے تھے۔ اگر پیشاب گاہ کو ہاتھ لگانا باعث وضو ٹوٹنے کے ہوتا تو اس کا یہ معنی عمل استنجاء بالجار کو تمحیص کہا جاتا نہ تطہیر مطلقاً۔

اسی طرح یہ حدیث: ((إِذَا مَرَأَةٌ نَكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا

أُصُولُ الشَّاشِيَّ

لِلإمام نظام الدين الشاشي

طبعة جديدة ملونة مصححة

بإضافة عناوين البحوث في رؤوس الصفحات

على أساس حاشية

الشيخ الحافظ محمد بركت الله اللكنوي المسمى به

”أَحْسَنُ الْجَوَابِ شَيْ“

بإضافة نبذة من التعليقات الأخرى مع تخريج الأحاديث

مكتبة الشاشي كراتشي باكستان

وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ^٤ (النساء: ٨٣)

أصول الشاشي

للإمام نظام الدين الشاشي

المتوفى سنة ٣٢٥

على أساس حاشية الشيخ الحافظ محمد بركت الله اللكنوي
المسمى به

”أحسن الحواشي“

بإضافة نبذة من التعليقات الأخرى مع تخريج الأحاديث

مكتبة الشاشي
كراتشي باكستان

وباعتبار اختلاف أحوال الرواة قلنا: شرط العمل بخبر الواحد.

أي رواية أخبار الآحاد

١- أن لا يكون مخالفاً للكتاب والسنة المشهورة.

٢- وأن لا يكون مخالفاً للظاهر قال عليه السلام: "تكثر لكم الأحاديثُ بعدي، فإذا رُوي لكم عني حديثٌ فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقَ فاقبلوه، وما خالفَ فردّوه" *
وتحقيق ذلك فيما روي عن علي بن أبي طالب أنه قال "كانت الرواة على ثلاثة أقسام:

١ - مؤمنٌ مخلصٌ صحبَ رسول الله صلى الله عليه وسلم وعرفَ معنى كلامه.

٢ - وأعرابيٌّ جاء من قبيلةٍ فسمعَ بعضَ ما سمعَ ولم يعرف حقيقةَ كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، فرجع إلى قبيلته فروى بغير لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغيرَ المعنى وهو يظنُّ أن المعنى لا يتفاوت.

= الرواة العدول خصوصاً من الصحابة رضي الله عنهم لمشاهدتهم أحوال النصوص وهم من أهل اللسان وهو الصحيح بحسب الظاهر، وليت شعري لم لا اختار المصنف هذا القول بل اختار مذهب عيسى بن أبان كذا في "المعدن" وشرح "المنار". والسنة المشهورة: والمتواتر والإجماع؛ لأن هذه الأدلة قطعية، والخبر الواحد ظني، ولا تعارض بين القطع والظني بوجه ما، الظني يسقط بمقابلته. [عمدة الحواشي: ص ١٧٦]
تكثر لكم الأحاديثُ إلخ: فهذه الأحاديث يدل بعبارة على اشتراط عدم مخالفة خبر الواحد الكتاب، وبدلته على اشتراط عدم مخالفة السنة المشهورة، لاتحاد العلة على ما بينا. بخبر الواحد: اعلم أن قبول خبر الواحد ووجوب العمل به متعلق بشروط ثمانية على ما أشار إليه الشيخ في الكتاب أربعة في نفس الخبر وأربعة في المخبر، فالأربعة الأولى أن لا يكون مخالفاً للكتاب، وأن لا يكون مخالفاً للسنة المشهورة، وأن لا يكون في حادثة يعم بها البلوى، وأن لا يكون متروك الاحتجاج به عند ظهور الاختلاف، وأما الأربعة في المخبر: فالعقل، والعدالة، والضبط، والإسلام.

* ذكره الفتني في "تذكرة الموضوعات" ص ٢٨، وقال عنه: أورده الأصوليون: وقال الخطابي: يرفعه حديث: "إني أوتيت الكتاب وما يعدله". [الشافعي: ص ٢٢٥]

أصول الشاشي

نظام الدين أبي علي محمد بن محمد بن إسحاق الشاشي
المتوفى سنة ٣٤٤ هـ

وبحاشيه

بعمدة الحواشي
شرح أصول الشاشي
للمؤلف محمد بن محمد بن الحسن الكنتروحي

ضبطه وصنعه

عبد الله محمد الحلياني

تدقيقه:

وضعنا «أصول الشاشي» في أعلا الصفحات ،
ووضعنا شرحه «عمدة الحواشي» في أسفل
الصفحات على شكل حواشي ، ووصلنا بينهما بخط

مستورات

محمد رجاوي بيروت

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بحث شرط العمل بخبر الواحد

قلنا: شرط العمل بخبر^(١) الواحد، أن لا يكون مخالفاً للكتاب والسنة^(٢) المشهورة، وأن لا يكون مخالفاً للظاهر قال^(٣) عليه السلام (تكثر لكم الأحاديث بعدي فإذا روي لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فاقبلوه وما خالف فردّوه). وتحقيق^(٤) ذلك فيما روي عن علي بن أبي طالب إنه قال: كانت الرواة على ثلاثة أقسام. مؤمن مخلص صاحب رسول الله ﷺ، وعرف معنى كلامه.

وأعرابي جاء من قبيلة فسمع بعض ما سمع ولم يعرف حقيقة كلام رسول الله ﷺ، فرجع إلى قبيلته، فروى بغير لفظ رسول الله ﷺ فتغير المعنى، وهو يظن أن المعنى لا يتفاوت. ومنافق لم يعرف نفاقه، فروى ما لم يسمع وافتري فسمع منه أناس فظنوه مؤمناً مخلصاً فرووا ذلك واشتهر بين الناس.

فلهذا المعنى وجب^(٥) عرض الخبر على الكتاب والسنة المشهورة.

ونظير^(٦) العرض على الكتاب في حديث مسنّ الذكر فيما يروى عنه (من مسنّ

- (١) قوله (بخبر الواحد) أعلم أن قبول خبر الواحد ووجوب العمل به متعلق بشروط ثمانية على ما أشار إليه الشيخ في الكتاب. أربعة في نفس الخبر. وأربعة في المخبر. فالأربعة الأولى أن لا يكون مخالفاً للكتاب، وأن لا يكون مخالفاً للسنة المشهورة، وأن لا يكون في حادثة تعم بها البلوى، وأن لا يكون متروك الاحتجاج به عند ظهور الاختلاف. وأما الأربعة في المخبر فالعقل، والعدالة، والضببط، والإسلام.
- (٢) قوله (والسنة المشهورة) والمتواتر والإجماع، لأن هذه الأدلة قطعية، والخبر الواحد ظني ولا تعارض بين القطع والظني بوجه ما، الظني يسقط بمقابلته.
- (٣) قوله (قال) الخ... دليل على المدعي المذكور على بعضه بالعبارة وعلى بعضه بالدلالة.
- (٤) قوله (وتحقيق ذلك) أي اختلاف الرواة ولزوم العرض على كتاب الله تعالى.
- (٥) قوله (وجب عرض الخبر على الكتاب) الخ... لاحتمال أن يكون راويه أعرابياً غير فقيه، أو منافقاً روى ما لم يسمع. فإن قلت: قد طعن فيه أهل الحديث وقالوا: روى هذا الحديث يزيد بن ربيعة، عن أبي الأشعث عن ثوبان، ويزيد بن ربيعة مجهول ولا يعرف له سماع عن أبي الأشعث فكان منقطعاً فلا يصح الاحتجاج به. والجواب عنه: أن الإمام محمد بن إسماعيل البخاري أورد هذا الحديث في كتابه وهو إمام أهل الحديث فكفى به دليلاً على صحته ولم يلتفت إلى غيره.

- (٦) قوله (ونظير العرض على الكتاب) الخ... وهو قوله عليه السلام «من مس ذكره فليتوضأ» فإنه مخالف للكتاب لأن الله تعالى مدح المتطهرين بالاستنجاء والماء بقوله عز اسمه ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَّخِذُوا الْمَاءَ لَا يَتَصَوَّرُونَ إِلَّا بِمَسِّ الْفَرْجَيْنِ، وَثَبِتَ بِالنَّصِّ إِنَّهُ مِنَ التَّطَهِيرِ»

أُصُولُ الشَّاشِي

(مَخْصَرٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ)

تأليف

الإمام الفقيه نظام الدين الشاشي

(مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَاجِرِيِّ)

مَعَ مُقَدِّمَةٍ

لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَ نَصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد أكرم الندوي



(مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)

أُصُولُ الشَّائِئِي

(مُخْتَصَرٌ فِي أُصُولِ الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ)

تأليف

الإمام الفقيه نظام الدين الشائسي

(مِنْ رِجَالِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَاجِرِيِّ)

مع مُقَدِّمَةٍ

لفضيلة الشيخ العلامة الفقيه يوسف القرضاوي

حَقَّقَهُ وَرَاجَعَ نَصُوصَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الأستاذ محمد أكرم الندوي



دار الفَرَبِ الْإِسْلَامِي

قال عليه السلام: تكثروا لكم الأحاديث بعدي، فإذا روي لكم عني حديث، فاعرضوه على كتاب الله، فما وافق فاقبلوه، وما خالف فردوه^٢.

وتحقيق ذلك في ما روي عن علي بن أبي طالب أنه قال: كانت الرواة على ثلاثة أقسام: مؤمن مخلص صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعرف معنى كلامه، وأعرابي جاء من قبيلة فسمع بعض ما سمع ولم يعرف حقيقة (معنى كلام) رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع إلى قبيلته، فروى بغير لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغير المعنى وهو يظن أن المعنى لا يتفاوت^٣، ومنافق لم يعرف نفاقه، فروى ما لم

١ ش: سيكثر.

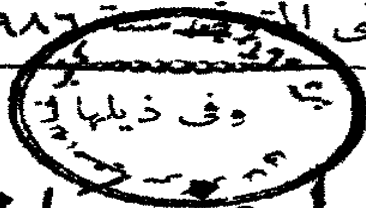
٢ هذا حديث يورده الأصوليون، وقد أخرج الذهبي ما في معناه في "ميزان الاعتدال" (١/٤٢٥-٤٢٦) بأسناد فيه أشعث بن برزاه الهجيمي أحد المتروكين، روى عن أبي هريرة مرفوعاً "إذا حدثتكم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به، حدثت به أو لم أحدث" قال الذهبي: "منكر جداً"، وقد ذهب بعض الصالحين إلى أن الحديث الموضوع إذا صح معناه، كان له اعتبار لأنه يوافق العقل، قال شيخنا عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله: "وهذا باطل بالمرّة، فإن العمدّة في الحديث ثبوته بنقل الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم، وإذا ثبت نقله عنه صلى الله عليه وسلم كان حقاً، ولا ريب، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام ما ينطق إلا بالحق، وأما إذا كان الكلام في ذاته حقاً ولم يثبت نقله، فلا يسوغ إضافته إلى الرسول الكريم أبداً، ويبقى حديثاً موضوعاً إذا أضيف إليه ولو كان فيه أقوى الحق وأمتنه، قال الإمام الحافظ جمال الدين المزي رحمه الله تعالى: ليس لأحد أن ينسب حرفاً يستحسنه من الكلام إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإن كان ذلك الكلام في نفسه حقاً، فإن كل ما قاله الرسول حق، وليس كل ما هو حق قاله الرسول صلى الله عليه وسلم، فليتأمل هذا الموضع فإنه مزلة أقدام، ومضلة أفهام. انتهى من آخر "ذيل الموضوعات" للسيوطي ص ٢٠٢. (من تعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله على "ظفر الأمانى" ص ٤٦٦).

٣ ما بين القوسين سقط من: أ، وأثبت من: ش.

٤ ش: لم يتفاوت.

تأليف الموضوعات

للعالم العلامة والخبر الفهامة السيد التكلان
الأديب الفاضل اللبيب محمد طاهر بن علي الهندي
الفتي المتوفى سنة ٩٨٦ هـ



قانون الموضوعات والضعفاء

للعامة المذكور

أشرف على طبعتها

إدارة الطباعة المنييرية

لجبا ومديع المنيير عبدو اغا المنيير

ولطلب من ملاتو طبعه في الهند

أعلان

التصحيح والاشاعة الاولى بحسب القوانين الانكليسيّة محفوظة لا ينبغي
حد أن يجترى على طبعه ثانياً لئلا يفضى هذا التجاسر الى الخسران

المعلن

العاجز الحقير الفقير الى ربه المستجير محمد المدعو بعبد الجليل وشريكه
صالح بن سليمان من سكنه قرية سامرود

يطالب في مصر من

إدارة الطباعة المنيرة

بمصر بشارع الكحكيين

الطبعة الأولى سنة ١٣٤٣

على نفقة مصححيه الشيخ عبد الجليل والشيخ صالح بن سليمان بقرية سامرود

م. أضلاع ١٠٠٠ كـ ١٠٠٠ /

« لا أقول الشر » وأخرجه ابن ماجه من وجه ثالث : وأخرج أحمد بسند على شرط الصحيح « اذا سمعتم الحديث عنى تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون انه منكم قريب فأنا أولاكم به واذا سمعتم الحديث عنى تنكره قلوبكم وتنفر أشعاركم وأبشاركم وترون انه بعيد منكم فأنا ابعدكم منه » وذكر غير ذلك من الروايات « من بلغه عن الله شئ » الخ أورده عن جابر وفيه ابو جابر الفياض كذاب : وعن ابن عمر وفيه اسماعيل بن يحيى كذاب : وعن انس وفيه بزيع متروك

وفي المقاصد « من بلغه عن الله شئ فيه فضيلة فأخذ به إيماناً به ورجاء ثوابه اعطاه الله ثواب ذلك وان لم يكن كذلك » في سنده متروك وله شواهد « لو احسن احدكم ظنه يحجر نفعه به » قال ابن تيمية كذب : وقال شيخنا لا اصل له : قلت ونحوه « من بلغه عن الله » الخ ولا يصح : وقال عبد البر اتهم يتساهلون في احاديث الفضل قال احقر عبادته يحىء في باب المرض العمل بالضعيف ومن ابتلى بتهاونه به : وفي الذيل « من احسن ظنه يحجر نفعه الله به » قال ابن تيمية موضوع وهو كما قال : وفي رسالة علم الحديث ما أورده الأصوليون من قوله « اذا روى عنى حديث فأعرضوه على كتاب الله فان وافقه فاقبلوه وان خالفه فردوه » وقال الخطابي وضعت الزنادقة ويدفعه حديث اني اوتيت الكتاب وما بعدله « ويروى ومثله معه » وكذا قال الصغاني

باب

العقل والبلاهة وكون الانسان خيراً من الف مثله وان العاقل

هو المطيع لا السخى ولو حاتماً

في المقاصد « ان الله تعالى لما خلق العفل قال له أقبل فأقبل ثم قال له أدبر فأدبر فقال وعرتي وجلالي ما خلقت خلقاً أشرف منك فيك آخذ وبك أعطى قالوا انه كذب موضوع اتفاقاً : وروى « أول ما خلق الله العفل » الخ وفي كذاب قال شيخنا الوارد « أول ما خلق الله العلم وهو أنبت من العفل »